

Distr.: General
9 March 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 9 آذار/مارس 2022 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيسة
لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011)
و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم
القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات

يشرفني أن أحيل إليكم طيّه وثيقة من لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999)
و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم
القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، تعرض فيها اللجنة موقفها من التوصيات
الواردة في التقرير التاسع والعشرين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً
بالقرار 1526 (2004) (S/2022/83)، الذي قُدِّم إلى اللجنة وفقاً للفقرة (أ) من المرفق الأول
للقرار 2610 (2021).

وأرجو ممتنة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وورقة الموقف وإصدارهما باعتبارهما
وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ترينه هايمرباك

رئيسة لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات
1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015)
بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)
وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات



توصيات فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الواردة في تقريره التاسع والعشرين

- 1 - في 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، قُدِّمَ إلى اللجنة التقرير التاسع والعشرون لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (S/2022/83) عملاً بالفقرة (أ) من المرفق الأول لقرار مجلس الأمن 2610 (2021). وعُمِّمَ أيضاً على اللجنة، في 28 كانون الأول/ديسمبر 2021، جدول بالتوصيات التي قُدِّمَت استناداً إلى التقرير، وتداولت اللجنة بشأن هذه التوصيات في 2 شباط/فبراير 2022. وتودّ اللجنة أن تعرب عن امتنانها لفريق الرصد للعمل المثالي الذي أدّاه في سياق الوفاء بولايته.
- 2 - ودأبت اللجنة على الردّ على كل تقرير من التقارير التي يقدمها لها فريق الرصد، وعلى إطلاع مجلس الأمن والجمهور على موقفها بشأن التوصيات الواردة في تلك التقارير، وذلك منذ إرسالها هذه الممارسة في كانون الأول/ديسمبر 2005.

موقف اللجنة من التوصيات الواردة في التقرير التاسع والعشرين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

التوصية	الفقرة	موقف اللجنة
1 يوصي فريق الرصد بأن تطلب اللجنة إلى الأمانة العامة أن تقدم سرداً يُستكمل باستمرار لجميع التغييرات التي أُدخلت على قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، سواء كانت موضوعية أو فنية، عند حدوثها، وأن يتسنى الوصول إليها في موقع واحد. وكخطوة أخرى لدعم التنفيذ الآني لتدابير الجزاءات التي تتخذها الأمم المتحدة، ينبغي النظر في القيام بذلك عن طريق القائمة الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.	93	وافقت اللجنة على أن تطلب إلى الأمانة العامة وفريق الرصد العمل على إيجاد حل في حدود الموارد المتاحة، مع تقديم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز على هذا المسار في التقرير الثلاثين لفريق الرصد. وستعين الأمانة العامة نقطة اتصال مخصصة لأعضاء اللجنة للحصول على معلومات مستكملة عن التغييرات على قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة.
2 يوصي فريق الرصد كذلك بأن تشجع اللجنة الدول الأعضاء على اقتراح أسماء وتعديلات جديدة في القائمة لضمان أن تعكس قائمة الجزاءات التهديد الإرهابي بشكل دقيق.	96	اتفقت اللجنة على أن تكتب الرئيسة، باسم اللجنة، إلى الدول الأعضاء لتوجيه انتباهها إلى الفقرة 14 من القرار 2610 (2021)، وتشجيع الدول الأعضاء على أن تقدم إلى اللجنة طلباتها بأن تدرج في القائمة أسماء الأفراد والكيانات الذين يدعمون تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وكذلك تشجيع الدول الأعضاء على إعادة النظر في حجم المعلومات المقدمة من الدول المقترحة وتحسين تبادل المعلومات بين الدول المقترحة وأعضاء اللجنة.
الاستعراض السنوي		
3 يوصي فريق الرصد بأن تشجع اللجنة الدول الأعضاء على الاستجابة لطلبات الاستعراض السنوي في الوقت المناسب، وأن تطلب إلى الأمانة العامة أن تعمل مع فريق الرصد على اقتراح تنقيحات للمبادئ التوجيهية للجنة بهدف تبسيط عملية الاستعراض السنوي وتوحيدها. ويمكن أن تشمل هذه التنقيحات إدخال تغييرات تتعلق بالعملية التي يتم من خلالها جمع معلومات جديدة عن الأسماء المدرجة في القائمة وإبلاغ الدول الأعضاء بها، وتغييرات تتعلق بتوقيت وكيفية اقتراح التوصيات المقدمة من فريق الرصد لعملية الاستعراض السنوي.	95	وافقت اللجنة على أن تطلب إلى الأمانة العامة وفريق الرصد اقتراح معلومات مستكملة عن المبادئ التوجيهية للجنة فيما يتصل بعملية الاستعراض السنوي، لتقديمها لاحقاً إلى اللجنة للنظر فيها. وأشارت اللجنة إلى أن أي معلومات مستكملة ستخضع لموافقتها بتوافق الآراء.